بسم الله الرحمن الرحيم

شــئون مصرية

Egyptian Affairs

الحصاد الأسود

لنظام السيسي في عام 2020

• إعدام ١٠٨ مواطنين بينهم ٣٧ سياسيا... وقتل ٧٥ معتقلا بالإهمال الطبي

• تحويل ساحات القضاء لأدوات قمع سياسي... والانتقام من معارضي الخارج بالقبض على ذويهم!

• أحكام مسيسة بالسجن ل 35 مواطنا من أهالي جزيرة الوراق لرفضهم الإزالات القسرية لمنازلهم

•78 صحفيا على الأقل ما زالوا رهن الاعتقال بعد إخفاء قسري وتعذيب للعديد منهم بسبب آرائهم

• حملة انتقامية غير مسبوقة من المسجونين والمعتقلين... و"العقرب" تحول إلى مقبرة للاحياء

مقدمة

في عام 2020 م، تجاوز السيسي ونظامه كل الحدود في الانتقام من المعارضين بالداخل والخارج، فتوسع في استخدام أدواته الشرطية والقضائية لقمع كل من يرفض سياساته، كما نكل بالمعتقلين في ظروف اعتقال غير آدمية وفي ظل انتشار فيروس "كوفيد 19 "، مما أدى لارتفاع عدد ضحايا الإهمال الطبي، كما لم تسلم المرأة من بطش النظام.

و منذ بداية ٢٠٢٠ م تم إعدام ي ما لايقل عن ١٠٨ أشخاص لأسباب جنائية وسياسية، بينهم ٣٧ سياسيا، كما تم قتل ٧٥ شخصا بالإهمال الطبي في السجون.

في هذا الملف نستعرض، بإيجاز، الحصاد الأسود لنظام السيسي ف ي عام 2020 م على مختلف الأصعدة، السياسية والأمنية والقضائية...وأيضا يتطرق الملف إلى الوضع الاقتصادي، حيث دمر النظام الانقلاب ي بقيادة السيسي اقتصاد الدولة وأغرق البلاد في الديون. كما واصل الجبايات من جيوب المصريين، بفرض ضرائب متعددة وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية؛ مما فاقم من معاناة الشعب في ظل تأثر بالغ بأزمة كورونا.

وأخيرا نتطرق إلى سياسات السيسي الفاشلة خارجيا التي أدت إلى تراجع الدور المصري في كثير من الملفات الإقليمية والدولية.

المركز المصري للإعلام يناير – 2021 م

*****

المحور الأول:

2020 عام انتقام السيسي

من المعارضين

في هذا الفصل نستعرض ملامح الوضع الحقوقي في مصر في هذا العام، حيث جعل السيسي ونظامه 2020 عام الانتقام من المعارضين بالداخل والخارج... وحوّل ساحات القضاء لأدوات قمع لكل من رف ض سياساته،

من خلال الأحكام المسيسة، كما أطلق يد الشرطة في تدوير المعتقلين وإعادة اتهامهم في قضايا ملفقة لإطالة أمد حبسهم احتياطيا.

وشملت دائرة انتقام السيسي معارضي الخارج... فألقت شرطته القب ض على المئات من أشقاء وأقارب صحفيين وإعلاميين وسياسيين معارضين، ومنهم من لم يسلكوا طريقا للسياسة في أي وقت.

السيسي يعاقب أهالي الوراق: أحكام بالسجن المؤبد والمشدد

كان ضمن آخر ضحايا انتقام السيسي أهال ي جزيرة الورا ق الذين رفضوا الاستسلام لأوامره بتسليم أراضيهم للمستثمرين الإماراتيين، فأصدرت محكمة جنايات القاهرة، الأحد 27 ديسمبر 2020 م، أحكاما مسيسة بمعاقبة 35 معتقلا من أهالي "الجزيرة" على خلفية رفضهم حملة "الإزالات" القسرية التي شنتها قوات الأمن على منازلهم قبل أكثر من 3 سنوات، فحكمت بالسجن المؤبد " 25 عاما " على واحد من أبناء الجزيرة، والمشدد لمدة 15 عاما لـ 30 "غيابيا " ولمدة 5 سنوات لـ 4 آخرين.

وفي 16 يوليو/ تموز 2017، اقتحمت قوات مشتركة من الجيش والشرطة جزيرة الوراق النيلية بمحافظة الجيزة، بحجة هدم مجموعة من المنازل "المخالفة" في الجزيرة، ما أدى إلى اشتباكات بين الأهالي وقوات الأمن، التي أطلقت الأعيرة النارية "الخرطوش" وقنابل الغاز المسيلة للدموع، ما أسفر عن وفاة أحد أهالي الجزيرة، وهو سيد الغلبان، وإصابة واعتقال العشرات من الأهالي...

وقال رئيس الدائرة الخامسة "إرهاب" بمحكمة الجنايا ت المصرية، القاضي محمد السعيد الشربيني، إن "الأصل في الشريعة الإسلامية أن الأموال جميعها مردها إلى الله تعالى، أنشأها وبسطها وإليه مرجعها، مستخلفا فيها عباده الذين عهد إليهم بعمارة الأر ض"، مستطردا بأن "ولي الأمر هو صاحب تنظيمها بما يحقق المقاصد الشرعية، وهي مقاصد ينافيها أن يكون إنفاق الأموال وإدارتها عبثا أو إسرافا أو عدوانا "، على حد قوله.

حبس 5 من أقارب الفنان هشام عبد الله بتهم " ملفقة"

استخدام الأسر للانتقام من المعارضين في الداخل والخارج

وخلال 2020 م، أدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، استمرار قوات الأمن في إخفاء المواطن " رياض كمال الدين" شقيق الإعلامي،" سامي كمال الدين منذ إعتقاله في فجر الخميس 17 سبتمبر 2020 قسريا لمدة عشرين يوما على التوالي...

وهذه ليست الحالة الأولى التي يعتقل فيها نظام السيسي أقارب معارضيه، حيث ينتهج النظام تلك السياسة للضغط على المعارضين لتسليم أنفسهم أو إسكاتهم.

فهناك العشرات من أسرة الاعلامي معتز مطر، تم الانتقام منهم واعتقالهم علي مدار العام ومنهم اشقاؤه، كما تم الانتقام من الاعلامي محمد ناصر باعتقال أحد أشقائه، كما تم التنكيل بـ "شعبان عبد الستار"، شقيق الدكتور جمال عبد الستار.

وتبقى د. علا القرضاوي وزوجها حسام خلف مثالا صارخا للانتقام من الشيخ القرضاوي، ووصل ا أمر لجعلها تخدم الجنائيات وتنظف حمامات السجن.

وفي مايو الماضي نشرت جريدة "نيويورك تايمز" تقريرا عن الانتقام من المعارضين بمصر من خلال أسرهم، حيث قال الكاتب ديكلان والش في تقريره: "خارج مصر المنتقدون يتحدثون بحرية، وداخلها العائلات تدفع الثمن".

وأضاف أن المسؤولين في مصر يسجنون أقارب النقاد البارزين للسيسي في المنفى.

وضرب الكاتب مثلا لإسكات كل المعارضة في الخارج، عندما شارك الناشط الإعلامي والمدون الشهير عبد الله الشريف في مارس 2020 م بمقطع فيديو لضابط بالجيش وهو يقطع إصبع جثة شاب مجهول ويضرم فيها النار، في أكثر اللقطات المثيرة للصدمة التي خرجت من سيناء حيث يحارب الجيش المصري ما يطلق عليهم بالمتشددين ا لإسلاميين في حرب خفية، بحسب "الجزيرة نت"، لكن بعد أيام اقتحم رجال الأمن منازل أقاربه في مدينة الإسكندرية واعتقلوا شقيقيه بتهم الإرهاب.

والآن يعيش الشريف خارج البلد آمنا من بطش قوات الأمن المصرية، بينما يقبع شقيقاه في سجن شديد الحراسة خارج القاهرة.

وأشار "والش" إلى ما تقوله مجموعات حقوق الإنسان من أن الحكومة المصرية التي خنقت كل نقد داخلي تقريبا تحاول الآن إسكات المنتقدين في الخارج بسجن ذويهم في مصر، وأنها منذ بداية العام الماضي اعتقلت أقارب نحو 15 معارضا في المنفى، حيث حطم

رجال الأمن الأبواب الأمامية وصادروا النقود وجوازات السفر وأجبروا الوالدين على شجب أبنائهم على التلفاز واحتجزوا آباء وإخوة اتهم العديد منهم بالإرهاب وسجنوا.

وقال عمر مجدي من هيومن رايتس ووتش، التي وثقت منذ عام 2016 م غارات على عائلات المعارضين المنفيين: "ما يحدث ليس سوى انتقام وعقاب جماعي".

وذكر أن 20 من الأقارب على الأقل اعتقلوا وحوكموا. وأشار "والش" إلى ما قاله الشريف من أن المسؤولين في مصر أخبروه بأنه إذا أوقف بثه النقدي من خلال صفحته على يوتيوب فسيطلقون سراح إخوته.

وقال "أشعر بضيق شديد وفقدت شهيتي. فأمي وأبي يتصلان بي دائما ويبكيان في الهاتف ويطلبان منى التوقف. ولا أعرف ماذا أفعل."

وألمح الكاتب إلى أن حكام مصر طالما استخدموا مثل هذه الأساليب ضد عائلات تجار المخدرات المشتبه بهم والجهاديين، ولكن مع تصعيد السيسي القمع في السنوات الأخيرة وسّع تركيزه لاستهداف عائلات المعارضين المنفيين والصحفيين والشخصيات الفكرية. وذكر في ذلك حالة للممثل محمد شومان وجه فيها نداء عاطفيا على فيسبوك من تركيا لإطلاق سراح شقيقه وابنه اللذين قال إنهما سجنا انتقاما لدوره في فيلم سلط الضوء على وحشية الشرطة.

وأضاف والش أن السيسي سجن معارضيه وقهر وسائل الإعلام إلى حد كبير، واستحوذت أجهزة مخابراته على حصص في أكبر شبكات التلفزة الخاصة، وحظرت أكثر من 500 موقع ويب، بل راقبت المسلسلات التلفزيونية الشهيرة التي يلتف حولها المصريون.

ومع ذلك أردف الكاتب بأن قبضة النظام الحديدية على وسائل الإعلام المصرية والمواد المشابهة التي تبثها كل القنوات الخاصة والموالية له ربما تكون قد ساعدت دون قصد في تعزيز صورة وسائل الإعلام والمدونين المقيمين في الخارج.

واستشهد في ختام تقريره بما قاله المحاضر في سياسات الشرق الأوسط بكلية دارتماوث "عز الدين فيشير" بأن "النظام يقدم هدية لمعارضيه الإسلاميين". وأضاف فيشير: "إذا كانت كل القنوات التلفزيونية تقول الشيء نفسه وجميع الصحف تحمل العنوان نفسه فأنت بحاجة على الأقل إلى شخص يسخر من الرئيس أو النظام. وهم يجدون ذلك في هذه المنافذ الإعلامية "

الانتقام من أصحاب الاقلام الحرة... واستمرار اعتقال 78 صحفيا

كان الصحفيون ممن وقعوا في دائرة انتقام السيسي ونظامه، حيث يقبع منهم الآن أكثر من 78 معتقلا في سجونه "

بعض التقديرات تشير إلى أنهم أكثر من مائة معتقل"، ووصل الانتقام منهم للقتل بالاهمال الطبي،

ومن شهداء هذا الانتقام الكاتب الصحفي محمد منير، الذي توفي إثر إصابته بكورنا في المعتقل، وأحمد عز الدين الذي خرج من السجن بأورام سرطانية.

وأطلقت مؤسسات حقوقية وناشطون مصريون حملة تطالب سلطات الانقلاب بإطلاق سراح الطالب خالد سحلوب المعتقل منذ ٢٠١٤ لحيازته كاميرا، موضحة أنه اختفى قسريا لعدة أشهر في عام ٢٠١٤ م، وتعرض للتعذيب الشديد، بعد اتهامه في قضية ملفقة عرفت باسم "خلية ماريوت" التي تم الإفراج عن كافة الصحفيين المتهمين فيها، فيما حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات قضاها في سجن العقرب؛ حيث تعرض للضرب المبرح وخلع بالكتف وكسور وبعض الكدمات في رأسه.

وقبل أيام من انتهاء مدة محكوميته في ٢٠١٧، أدرج اسمه في قضية جديدة "كتائب حلوان"، ولا يزال في السجن على ذمة القضية الهزلية الملفقة.

وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها بشأن الحمل ة المستمرة على حرية الصحافة في مصر، بسبب اعتقال خمسة صحفيين على الأقل منذ سبتمبر 2020 م وحتى 9 من أكتوبر.

وحذرت المنظمة الدولية، في 3 مايو 2020 م، من أن الصحافة أصبحت جريمة في مصر، وأن السلطات تستهدف المؤيدين والمعارضين لتعزيز سيطرتها، متهمة النظام بانعدام الشفافية وحجب معلومات عن انتشار الفيروس التاجي في البلاد. وذكرت المنظمة في تقرير، تزامن مع اليوم العالمي لحرية الصحافة، أن الصحافة أصبحت على مدى السنوات الأربع الماضية "جريمة"، في وقت تشدد فيه السلطات سيطرتها على وسائل الإعلام وتسحق المعارضة.

ووفقا لوكالة "أسوشيتد برس" وثقت منظمة العفو الدولية اعتقال 37 صحفيا في إطار حملة قمع متصاعدة من جانب الحكومة ضد الحريات الصحفية، حيث اتهم العديد منهم ب "تبادل أخبار زائفة" أو "إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". وأكدت الوكالة أنه بعد الانقلاب العسكري تبنت معظم البرامج والصحفالتلفزيونية المصرية موقف الحكومة، وتجنبت الانتقادات، خوفا من الاعتقال والاختفاء.

وبالإضافة إلى ذلك، سيطرت الشركات التابعة لأجهزة الاستخبارات في البلاد على العديد من وسائل الإعلام الخاصة.

وأكد تقرير المنظمة أن الصحفيين الموالين للحكومة قد استُهدفوا أيضا، حيث تم اعتقال 12 صحفيا يعملون في وسائل الإعلام المملوكة للدولة بسبب التعبير عن وجهات نظر شخصية مختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وتحتل مصر المركز رقم 166 عالميا في التصنيف العالمي لحري ة الصحاف ة الذي تصدره منظمة مراسلون بلا حدود والذي يضم 180 دولة.

ويقبع بالسجون المصرية حاليا نحو 78 صحفيا وصحفية من بينهن 6 صحفيات، وفق إحصاء نشره "المرصد العربي لحرية الإعلام" حتى نهاية سبتمبر 2020.

"العقرب" مقبرة الأحياء... والتنكيل بالمعتقلين داخل السجون

شهد عام 2020 حملة انتقامية غير مسبوقة من المعتقلين بالسجون خاصة في سجن العقرب، الذي تحول إلى مقبرة للاحياء.

وأكد تقرير صدر عن منظمة "هيومان رايتس واتش "، مؤخرا، أن هنا ك انتقاما غير مسبوق من المعتقلين بسجن العقرب. ونشرت المنظمة فيديو مسرب للمعتقلين يؤكد حجم الجرائم التي تركب بحقهم.

ولم تكن أحوال سجون مصر ال 68 أحسن، بل تواصل فيها الانتقام من المعتقلين خاصة في سجون الوادي الجديد وليمان طرة وسجن النساء بالقناطر. ومؤخرا دانت "الشبكة المصرية لحقوق الإنسان" عمليات التفتيش والتجريد المستمرة لزنازين المعتقلين السياسين في السجون، ومنها ما حدث بسجن "طره تحقيق"، حيث أجرت مصلحة السجون بإشراف مسؤلي الأمن الوطني بالسجن حملة تفتيش واسعة على عنابر السجن، صادرت العديد من الكتب والأدوية وأدوات الطهي، بالاضافة إلى الأغطية التي تقي المسجونين برد الشتاءالقارس، وذلك ضمن مسلسل الإجراءات التي تؤثر بشكل سلبي وخطير على صحة المعتقلين الجسدية والنفسية.

ويكفي أن هناك أكثر من 75 معتقلا سياسيا، قتلوا بالإهمال الطبي المتعمد في 2020 م، في مقدمتهم الدكتور عصام العريان.

وقالت منظمة العفو الدولية في تقرير لها، ٢ ديسمبر ٢٠٢٠، إن السلطات المصرية أعدمت ما لا يقل عن ٥٧ رجلا وامرأة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٠، أي ما لا يقل عن ضعف مجموع من تم إعدامهم في ٢٠١٩ م، وكان من بين من تم إعدامهم في قضايا سياسية ١٥ شخصا في شهر أكتوبر.

ووفقا للمنظمة أن وسائل إعلام حكومية أبلغت عن إعدام ٩١ شخصا من أكتوبر حتى بداية ديسمبر ٢٠٢٠، اعتمادا على مصادر رسمية مجهلة.

وبإضافة هذا الرقم الى ما سبق الإعلان عنه منذ بداية ٢٠٢٠ من إعدامات، بناء على تقارير حكومية فإن عدد من تم إعدامهم في هذا العام لا يقل عن ١٠٨ أشخا ص لأسباب جنائية وسياسية، بينهم ٣٧ سياسيا.

وطبقا لآخر توثيق صادر عن "مركز الشهاب "، قبل أيام من نهاية عام 2020، فقد عانى السجناء والمعتقلون انتهاكات جسيمة بحقوقهم زادت ضراوتها مع وجود وباء "كوفيد 19 "، الذي لم تتعامل معه الدولة المصرية بشكل جيد في العموم.

وحسب التقرير الذي حمل عنوان "المشهد الحقوقي "، أكد "مركز الشهاب" أنه رغم وجود نصوص صريحة في قانون السجون ولائحته التنفيذية إلا أن هذه النصوص لا تطبق بشكل كامل.

ولفت إلى أن "المحبوسين يعانون من مجمل انتهاكات لا تتوقف، وهي متفاوتة النسب بحسب السجن أو مكان الاحتجاز، ومنها الإهمال الطبي ومنع الزيارات وإدخال الأدوية والمتعلقات الشخصية والتعذيب والحبس الانفرادي والتغريب "النقل من سجن لآخر بعيد" ومنع التري ض وغيرها من الانتهاكات."

وطبقا لتقرير المركز، يبلغ عدد السجون في مصر 68 سجنا بالإضافة إلى 382 مقر احتجاز داخل أقسام الشرطة، فيما يقدر عدد المسجونين السياسيين في مصر ب 60 ألف سجين ومحبوس. وخلال السبع سنوا ت الماضية قضى نحو 774 محتجزا داخل مقار الاحتجاز المصرية المختلفة.

معاناة المعتقلات في ظروف غير إنسانية داخل السجون

تحت عنوان "كشف حساب" أشار تقرير حركة نساء ضد الانقلاب في نهاية عام 2020 إلى جانب من المعاناة التي تواجهها المعتقلات، حيث يتم منعهن من الحصول على الأدوية أو العر ض على أطباء متخصصين أو النقل للمستشفيات وإجراء الفحوصات والتحاليل والأشعة والعمليات في حالات الضرورة، بالإضافة إلى احتجازهن بأماكن لا تصلح لحياة البشر.

وعرض التقرير أمثلة من اللائى يتعرضن للإهمال الطبى، ويُخشى على حياتهن في ظل ظروف احتجاز مأساوية، ومنهن: المحامية والحقوقية هدى عبدالمنعم، البالغة من العمر ٦٠ عاما وأصيبت بجلطة في قدمها وتوقفت كليتها اليسرى عن العمل تماما ورغم ذلك منعت عنها إدارة السجن العلاج اللازم.

كما استعرض التقرير حالة سامية جابر عويس، التي تبلغ 58 عاما، وتعاني من عدة مشاكل صحية منها انفصال في شبكية العين اليسرى، وعدم القدرة على الرؤية بشكل جيد، وحساسية الأنف وضيق التنفس، والتهاب في العصب الخامس يسبب لها صداعا شديدا، وهشاشة في العظام.

أما المصورة الصحفية علياء عواد فقد أصيبت بورم في الرحم وتم استئصاله، وبعد فترة عاودها المرض ولم تهتم إدارة السجن بمرضها، وتقدمت بشكوى للقاضي؛ فرفضت إدارة السجن إرسالها للمستشفى ولم تكتف بذلك؛ بل حبستها بعنبر التأديب عقابا على شكواها.

كما اشتكى المحامون من الإهانة التي تتعر ض لها السيدة علا القرضاوي؛ حيث يتم إجبارها على تنظيف الحمامات وغسل ملابس السجينات وتم منعها من الحصول على العلاج؛ ما أدى إلى تدهور حالتها الصحية، بالإضافة إلى استمرار حبسها انفراديا ومنع الزيارات عنها.... وأكد التقرير تدهور الحالة الصحية لعائشة الشاطر بشكل كبير، والتشخيص المتداول هو فشل في النخاع العظمي. وطالبت أسرتها بنقلها إلى معهد ناصر أو معهد الأورام حتى تتلقى علاجا تحفيزيا للنخاع. ولفت التقرير إلى منع الزيارة عنها وعدم قدرة ذويها على متابعة حالتها الصحية والاطمئنان عليها.

كما عرض التقرير لتغريب خمس معتقلات من داخل سجن القناطر للنساء إلى عنابر الجنائيات بنفس السجن والاعتداء عليهن بالضرب وهن: إسراء خالد، بسمة رفعت، سمية ماهر، سارة عبد الله" مع منعهن من الحصول على الطعام والشراب ومتعلقاتهن بأمر من رئيس مباحث سجن القناطر.

وأشار التقرير إلى سحل إحد ى المعتقلا ت ومنع التري ض عن الأخريات، كما لم تهتم إدارة السجن بسوء الوضع الصحي للدكتورة بسمة رفعت والكيميائية سمية ماهر، بعد عدم تحملهما الضغط العصبي والنفسي والتوتر مع استمرار رفض إدارة السجن إخراجهن من عنابر الجنائيات.

****

يتبع إن شاء الله